خفايا واشنطن الاستثمارية في جغرافية الباغوز الضيقة

محمد نادر العمري

للمرة الثالثة على التوالي تعلن ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» عودة التصعيد الناري والعسكري في بلدة الباغوز الواقعة بريف دير الزور الشرقي من الجغرافية السورية، حيث تصب هذه الميليشيات ومن خلفها الولايات المتحدة الأميركية وما يسمى «التحالف الدولي» جام غضبها وكامل جهودها وبمختلف أشكال الأسلحة حتى المحرمة دولياً كالفوسفور الأبيض للمسارعة في تحقيق هذا «النصر المؤجل» ضد تنظيم داعش الموجود في إطار لا يتعدى نصف كم٢.

هذا النصر الذي تسارع إليه إدارة البيت الأبيض في واشنطن، تشوبه الكثير من الضبابية كما هو إعلان قرار الانسحاب، ويثير علامات استفهام من جوانب عدة وخاصة حول الصفقة التي أبرمت مع داعش ومصير القادة هناك وفي مقدمتهم أبو بكر البغدادي والصف الأول من قياديي التنظيم، والتوقيت الزمني الطويل الذي شهدته هذه المعركة، فضلاً عن أهدافها في إحداث تغير ديموغرافي لمصلحة «قسد» وتوسيع نفوذها أكثر في ظل التراجع الأميركي الواضح عن قرار الانسحاب.

فعودة النار لخط جبهة الباغوز يراهن عليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب لمنح نفسه النصر الكامل على «دولة الخلافة» وفق وصفه، بعدما عجز عن الإيفاء بوعوده المتكررة بإعلان هذا النصر في أكثر من مناسبة واستحقاق، الأمر الذي يشير إلى تمكن تيار من بعض صقور الإدارة الأميركية بالتدخل والتحكم بمسار معالم السياسة الخارجية في التعامل مع الأزمة السورية من خلال إعادة التموضع والانتشار وفق تعبير المبعوث الأميركي إلى الشرق الأدنى دايفيد ساترفيليد، وإدارة معركة الباغوز وما تحويه من خفايا لا يمكن وصفها بالطبيعية أو العادية، وفق وجهة نظر شخصية، لتحديد هذه المعالم وهذا التوجه باستثمار الإرهاب مجدداً لتحقيق أجندات سياسية أو كأداة في الحرب الناعمة انطلاقاً من هذه الرقعة الجغرافية الضيقة، ومقابلة مستشار الأمن القومي الأميركي مع شبكة «إيه بي سي نيوز» الأميركية، التي أكد فيها أن الرئيس ترامب «لم يقل أبداً أن القضاء على داعش إقليميا يعني نهايته بالكامل» مضيفاً إن داعش يتنامى في أنحاء أخرى من العالم، هو خير دليل على ذلك. وضمن هذا التوجه لابد من الوقوف عند النقاط والملاحظات الآتية:

١– تأخر حسم المعركة يصب في التوجه الذي يرسمه تيار جون بولتون ومايك بامبيو إضافة للفريق المكلف متابعة الملف السوري الذي يترأسه المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية جيمس جيفري، وهذا التوجه يهدف إلى إيجاد حل وسطي بين قرار ترامب بالانسحاب من سورية لإرضاء القاعدة الشعبية قبل عام ونصف من بدء الانتخابات الرئاسية التي يطمح للفوز بها للمرة الثانية ومؤسسات الدولة العميقة وجماعات الضغط الداعية للحفاظ على إبقاء النفوذ الأميركي بالمنطقة من خلال إعادة التموضع والانتشار للقوات الأميركية. لذلك لا يمكن فك الارتباط بين الأحداث المتعلقة بين تراجع ترامب عن قرار الانسحاب من سورية وإعلانه إبقاء ٤٠٠ عنصر من قواته عما يحصل من إيجاد ممرات آمنة على الحدود السورية العراقية لإرهابيي داعش الذين خرجوا من منطقة الباغوز، ولخدمة هذا التوجه استخدمت واشنطن عدة طرق وأساليب لإخراج هؤلاء بما في ذلك توظيف مخيم الركبان لدمج الإرهابيين مع المدنيين وجعل محيطي الهول والركبان عبارة عن صناديق مفتوحة بين شرق العراق وغرب سورية لنقل الإرهابيين، لذلك تصر واشنطن بشكل خاص على رفض حل مخيم الركبان لأنه يشكل نقطة وصل جغرافية بين العراق وسورية وإيجاد ممرات آمنة لانتقال هؤلاء على الحدود وبغطاء أميركي من قاعدتي التنف والأسدي.

٢– الملاحظ خلال الفترة السابقة هو نقل المسلحين والعناصر الداعشية من غير القياديين وذات الجنسيات الأجنبية، وبعضهم يعاني إصابات جسدية باتجاه العراق تزامناً مع ارتفاع أصوات وصراخ المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة أو المرتبطة بها والتي ترفع شعارات إنسانية وفي مقدمتها «هيومن رايتس ووتش» للمحافظة على حياة هؤلاء وعدم محاكمتهم بالإعدام بالتوازي مع رفض الدول التي ينتمون إليها وبخاصة الأوروبية مثل فرنسا وبريطانيا لاستقبالهم. وهذا يمكن تفسيره أو تحليله ضمن مسارات عدة، يتمثل أولها برغبة واشنطن بتعميق هوة الشرخ بين الفرقاء السياسيين في العراق وإغراق هذه النخب بالخلافات الداخلية لتعميق الأزمات التي تواجه حكومة عادل عبد المهدي، ثانياً زيادة الضغط المادي والأمني على العراق، عبر تحمل بغداد نفقات علاج هؤلاء وكذلك المحافظة عليهم وتحولهم في مرحلة لاحقة نتيجة عجزهم القتالي لقنابل موقوتة تهدد الأمن العراقي وتستهدف أمنه الوطني وفق ما ذكر موقع «ديبكا» الإسرائيلي، الذي أشار في تقرير له إلى أن واشنطن نقلت ما يقرب ألف عنصر داعشي للعراق بغرض استهداف القوات المسلحة التابعة لحركات المقاومة واستجلاب قوات أميركية من القواعد الأميركية في الخليج وبعض الدول الأوروبية وبصورة خاصة من رومانيا وبلغارية لحماية هذه العناصر في عملياتها على طول الحدود السورية العراقية، فضلاً عن اتخاذ الجغرافية العراقية إحدى نقاط انطلاق لاستهداف الأمن القومي الإيراني، كما حصل مؤخراً في استهداف حافلة تقل قوات من الحرس الثوري في مقاطعة سيستان بلوشستان، ترجمة لتهديد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان منذ عام ونصف العام تقريباً بنقل المعركة إلى العمق الإيراني، وجزء من هذا المشروع والمتعلق بزيادة القوات الأميركية كان في صلب زيارة مايك بامبيو للعراق مؤخراً.

٣– من النقاط المهمة التي يجب عدم إغفالها، نقل الحوامل المرنة للإرهاب «النساء الداعشيات» اللواتي خرجن من الباغوز نحو مناطق آمنة، فالمتابع للتقارير ومقاطع الفيديو التي تبثها وكالات الأنباء الدولية ومواقع التواصل الاجتماعي يلاحظ خطورة هؤلاء في نقل أفكار داعش وغرسها في المناطق التي سيقيمون بها، فبينما تهدد إحداهن بالانتقام بقولها سننتقم وسيصل الدم إلى الركب تقول الأخرى خرجنا ولكن هناك فتوحات جديدة، وخطورة الداعشيات في هذا السياق تكمن في أن حركتهن في المرحلة اللاحقة تكون أسهل وأكثر مرونة، فهؤلاء أمهات لأطفال من المؤكد أنهن سيسارعن لتلقين أطفالهن الفكر الداعشي، فضلاً عن لعبهن دور المرشدات والمعلمات والملقنات للنساء الأخريات في المجتمعات التي سيقمن بها أو أن يتحولن لجهاديات إرهابية تمارسن الانتقام بعد قتل أزواجهن أو فقدان مصيرهم، أو انغلاق أفق الحياة أمامهن.

٤– المتابع لمجريات المعارك منذ بدايتها في منطقة الباغوز يلاحظ أن التكتيك العسكري للولايات المتحدة الأميركية تضمن تطويق المنطقة وليس الاستهداف المباشر لمواقع تنظيم داعش، وهذا يعني أن واشنطن لم تكن تريد القضاء على هذا التنظيم بقدر ما كانت تبحث عن تحقيقه أهدافاً متعددة وتتمثل بـ:

– رغبة واشنطن في إخراج جميع عناصر التنظيم نحو مناطق أو رقع جغرافية أخرى وفرض أمر واقع على من يرفض منهم.

– محاولة إلقاء القبض على متزعم التنظيم البغدادي أو تصفيته، واستثمار ذلك ضمن نموذج متكرر عن مقتل أسامة بن لادن.

– رغبة الولايات المتحدة الأميركية في الاستيلاء أو الحفاظ على سرية بنك المعلومات التي بحوزة قادة التنظيم نظراً لما تحتويه هذه المعلومات من أمور حساسة تتعلق بالهيكلية والأهداف، لذلك حرصت واشنطن قبل التوجه لسياسة الأرض المحروقة على تأمين سلامة هذه المعلومات وأمنت الحماية لها، بالمقدار ذاته وربما أكثر من اهتمامها بالاستيلاء على أطنان الذهب والأموال التي بحوزة داعش.

الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبر حتى يومنا هذا على قمة هرم النظام الدولي من حيث القوة العسكرية، هي لن تغامر بهذه السمعة عبثاً من دون مكاسب توظيفية لها تداعيات جيوسياسية على مستوى المنطقة سواء فيما يتعلق بالتموضع الأميركي في الشمال السوري وعلى طول الحدود مع العراق، أم بالاستمرار في توظيف الإرهاب كأحد الأدوات العابرة للحدود الجغرافية في الحروب الناعمة، فالباغوز هذه الرقعة الجغرافية الضيقة من الخريطة السورية هي مهددة اليوم لعملية تدمير ممنهجة ضمن سياسة الأرض المحروقة التي تمارسها واشنطن تجاه الجغرافية والمواطنين السوريين بعد تحقيق أهدافها، والرقة مازالت شاهدة وتنضح بمعالم التدمير التي من المؤكد ستطول الباغوز خلال الأيام القادمة.

باحثان روسيان: إبقاء القوات الأميركية في سورية هدفه تأجيج الأزمة

وكالات

اعتبر باحثان روسيان، أن إبقاء الأميركيين قواتهم غير الشرعية في سورية هدفه تأجيج الأزمة في هذا البلد.

وأكد المحاضر في قضايا الأمن الدولي في قسم السياسة العالمية بجامعة موسكو الحكومية، ألكسي فينينكو، وفق وكالة «سانا» للأنباء، أن إصرار الأميركيين على إبقاء قواتهم الموجودة في سورية بشكل غير شرعي نابع من أنهم يعتبرون منطقة الشرق الأوسط مجالاً حيوياً لمصالحهم.

وقال: إن «الأميركيين لا يهمهم وضع السوريين المتفاقم في مخيم الركبان أو أي مناطق أخرى من سورية وإنما الاحتفاظ بمساحة ما من الأراضي السورية لإنشاء قاعدة تعمل على زعزعة الوضع لاحقاً في البلاد، ووضع العراقيل أمام الحكومة السورية لمنعها من استعادة جميع أراضيها وتهديد وحدتها واستقرارها».

واعتبر فينينكو، أن المماطلة في حل الوضع في إدلب ستسمح بتوسع نفوذ التنظيمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة والمدعومة بقوة أكثر من الولايات المتحدة والدول الغربية وبعض الأنظمة الإقليمية والتي ستحاول باستمرار استخدام مسألة إدلب لزعزعة الاستقرار في سورية.

بدوره، أكد كبير الباحثين في قسم الاستعراب في مدرسة الاقتصاد العليا في موسكو فلاديمير تشوبريكين، أن تعنت الأميركيين في الإبقاء على قواتهم غير الشرعية في سورية واستخدامهم قاطني مخيم الركبان كدروع بشرية لحماية قاعدتهم العسكرية في منطقة التنف هدفه تأجيج الأزمة في هذا البلد.

وأضاف تشوبريكين: إن «الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية والإقليمية هي التي أوجدت التنظيمات الإرهابية في سورية».

«تيار المستقبل» يتماهى مع موقف الرياض بخصوص إعادة سورية إلى الجامعة العربية

عودة ٧٠٠ مهجر إلى الوطن.. وعون يدعو أوروبا لمساعدة لبنان على إعادتهم

وكالات

بينما عاد أكثر من ٧٠٠ مهجر إلى الوطن، دعا الرئيس اللبناني، ميشال عون، الدول الأوروبية لمساعدة لبنان على إعادة المهجرين السوريين إلى المناطق الآمنة في بلادهم، على حين تماهى تيار «المستقبل» اللبناني مع مواقف أنظمة عربية تزعم بأن الأمور «غير ناضجة» للطلب من سورية العودة إلى جامعة الدول العربية.

وقال المركز الروسي لاستقبال وتوزيع وإيواء اللاجئين في بيان أمس وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «خلال الـ٢٤ الساعة الماضية عاد ٧٢٢ لاجئاً إلى أرض الوطن من لبنان والأردن».

وأوضح المركز، أن من بين المهجرين العائدين ٨٧ لاجئاً عادوا من لبنان عن طريق معبري جديدة يابوس وتلكلخ، إضافة إلى ٦٣٥ شخصاً عادوا من الأردن عبر معبر نصيب.

وأشار المركز إلى عودة ١٦٧ نازحاً خلال الـ٢٤ الساعة الماضية إلى مناطق إقامتهم الدائمة داخل البلاد.

على صعيد متصل، أعرب الرئيس اللبناني، لوفد نيابي فرنسي، وفق «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية، عن رغبته في أن «تساهم فرنسا والدول الأوروبية في مساعدة لبنان على إعادة النازحين السوريين إلى المناطق الآمنة في سورية»، لافتاً إلى أن «عدد النازحين الذين عادوا من لبنان حتى الآن بلغ ١٦٧ ألف نازح»، وأشار إلى ما قاله رئيس المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي بعد زيارته إلى سورية، «أنهم يعيشون في ظروف مطمئنة».

وذكر عون أن «لبنان يعيش استقراراً أمنياً على طول الحدود البقاعية مع سورية، بعدما هزم الجيش اللبناني التنظيمات الإرهابية، والهدوء نفسه ينسحب على الجهة الجنوبية حيث يتعاون الجيش مع قوات «اليونيفيل» للمحافظة على الاستقرار».

وقال عون رداً على أسئلة الوفد: إن «التجارب التي مر بها لبنان خلال السنوات الماضية ساعدت على ترسيخ أهمية الحوار بين اللبنانيين الذين، وإن اختلفوا في السياسة، إلا أنهم يلتقون على إيمانهم بوطنهم، وهذا ما حال دون تأثر لبنان بالحروب التي اشتعلت في جواره».

من جهة أخرى، قال وزير الإعلام اللبناني، جمال الجراح، وفق وكالة «الأناضول» التركية للأنباء: إن «ما نسمعه من سفراء ووزراء خارجية عرب، يظهر أن الأمور غير ناضجة لعودة سورية لجامعة الدول العربية، ولم ينتج بعد توافق على عودتها، وأضاف: إن «هناك آليات وخطوات يجب أن تُتخذ من الحكومة السورية للعودة إلى الجامعة»، مشيراً إلى أن «القرار ليس للبنان وحده، ولا لدمشق وحدها».

والجراح هو عضو في كتلة «تيار المستقبل» النيابية، التي يتزعمها رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، المعروف بولائه للسعودية، والذي يعلن التزامه بأجندتها.

ومن المعروف أن السعودية شاركت ودعمت الحرب على سورية، وهي من تعيق وبتوجيهات أميركية الطلب من سورية العودة إلى الجامعة العربية.

وبخصوص المهجرين السوريين في لبنان، قال الجراح: «نتمنى عودتهم من لبنان إلى بلدهم اليوم قبل الغد لأسباب عديدة، منها العبء الذي يضغط على واقعنا الاجتماعي والأمني والسياسي وعلى البنى التحتية»، وأعرب عن أمله في أن تتبلور المبادرة الروسية، وتأخذ أبعادها العملية، وأن تتم عودتهم عبر تلك المبادرة أو حتى مبادرات دولية أخرى.

في سياق متصل، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، في تقرير لها أن غياب دور المنظمات الإنسانية في دفع إيجار تسعة تجمعات سكنية تؤوي فيها ٣٥٠ عائلة سورية لاجئة في بلدة خربة داوود شمالي لبنان يهدد بإخلاء تلك التجمعات.

وبحسب التقرير، فإن «قيمة إيجار التجمعات التسعة مع خدمات المياه والصرف الصحي تبلغ قرابة ٢٠ ألف دولار شهرياً».

مهجرون سوريين عائدون من الأراضي اللبنانية عبر معبر الدبوسية (سانا – أرشيف)

كشف أن أعداد قاطنيه وصل إلى «٤٠» ألفاً والأوضاع غاية في التعقيد

دادوريان لـ«الوطن»: ٩٥ بالمئة من سكان «الركبان» يريدون مغادرته

سيلفا رزوق - محمد منار حميجو

وصف ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية كارين دادوريان، الوضع في «مخيم الركبان» بـ«الصعب للغاية»، وكشف عن رغبة ٩٥ بالمئة من قاطنيه بالمغادرة، في وقت اعتبر فيه المنسق الإقليمي للأمم المتحدة بشأن الأزمة السورية، بانوس مومسيس، أن المخيم لا يمكن أن يكون حلاً دائماً، بل من الضروري تهيئة الظروف لتفكيكه وتأمين مغادرة القاطنين فيه.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أشار دادوريان إلى زيارته للمخيم خلال شهر شباط لعدة أيام، حيث قامت مؤسسات الأمم المتحدة بالتعاون مع مؤسسات الهلال الأحمر العربي السوري، بشحن ١٣٠ قافلة مجهزة بالمساعدات الإنسانية، وكانت هذه آخر قافلة إنسانية للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إلى المخيم.

وقال: «عندما توجهت القوافل الإنسانية لكل منظمات الأمم المتحدة بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، كنا جزءاً من هذه القوافل، وكان هناك قافلتان واحدة خلال شهر شباط الماضي وواحدة نهاية العام الماضي».

ولفت دادوريان إلى عدم امتلاكه أي برهان بأن هناك أشخاصاً داخل المخيم يرغبون بمغادرته ولم يتمكنوا من ذلك، وبالتالي «لا يمكنني التعليق على موضوع منع السكان من المغادرة، لكنه أكد أن الاستبيان الذي أجرته المنظمة الأممية خلال وجوده في المخيم الشهر الماضي، والذي أجري لنحو ٢٨٠٠ شخص، بين أن نسبة الراغبين بمغادرة المخيم ٩٥ بالمئة، كما وصلت نسبة من يريدون العودة إلى قراهم وبلداتهم إلى ٨٣ بالمئة.

يذكر أن سورية وروسيا دعتا مراراً ولا تزالان تدعوان القوات الأميركية والميليشيات المسلحة الموالية لها والتي تسيطر على منطقة التنف التي يوجد فيها المخيم وتحتجز النازحين لإغلاق هذا الملف نهائياً، عبر السماح للنازحين بمغادرة المخيم إلى مناطقهم المحررة من الإرهاب.

واعتبر دادوريان، أن هذا الملف معقد للغاية، متسائلاً: «إلى أين سيذهب النازحون، وما هي الإجراءات المطلوبة وكيفية نقلهم»، معتبراً أن هناك الكثير من الأسئلة ينبغي الإجابة عنها قبل اتخاذ أي قرار، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن المخيم يقع اليوم تحت سيطرة جهات مسلحة غير حكومية، و«الأمم المتحدة ليس لديها أي وجود هناك داخل المخيم». وأردف قائلاً: «نؤكد أن أي تحرك ينبغي أن يكون بشكل طوعي ويكون الناس على علم ودراية إلى أين سيذهبون وبطريقة تحفظ كرامتهم، وألا يكون هناك عوائق من أي جهة أو أي طرف لهذا الموضوع».

وأشار دادوريان إلى أن الأمم المتحدة تعمل مع كافة الأطراف، وتدعم أي تحرك ضمن القوانين الإنسانية الدولية، بحيث لا يوجد أي عوائق، وأن يكون الناس على علم بالخطوة التالية، وماذا سيحل بهم، وأن يكون ذلك طوعياً من دون إجبار من أي طرف، وأضاف: «نحن نعمل ضمن هذا السياق ومع جميع الأطراف».

وكشف دادوريان، بأن أعداد النازحين في المخيم يبلغ نحو ٤٠ ألف نازح، والأوضاع «صعبة جداً، ولا يوجد أدنى خدمات إنسانية ولا يوجد طبيب واحد في المخيم، والوصول إلى العيادة الوحيدة على الجانب الأردني من الحدود أمر صعب للغاية لسكان الركبان. الناس بحاجة لدعم كبير في كافة الخدمات».

وفي بيان تلقت «الوطن» نسخة منه حول ما أنجزته الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري والانطباع الذي حصلت عليه، خلال تسييرها للقافلة الإنسانية الأخيرة في شباط الماضي، قال المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية بالإنابة في سورية سجاد مالك: «لقد أخبر الناس فرقنا كم هو يائس وضعهم، فهم يعانون من البرد والجوع ويفتقرون إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، فحتى المياه شحيحة، والسلع المتاحة محدودة وهي مكلفة للغاية بالنسبة لمعظمهم، كما تواجه النساء والفتيات مخاطر حماية جدية،.... مثل الزواج المبكر والاعتداء الجنسي».

وقال مالك في البيان: «يحتاج الناس في الركبان إلى حل طويل الأمد، مما يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم أو إلى أي مكان يختارونه بأمان وكرامة، في غضون ذلك، نحتاج إلى وصول إنساني مستمر لتقديم المساعدات بشكل متواصل، ويجب اتخاذ خطوات فورية لتحسين إمكانية حصول الأشخاص على العلاج الطبي». وأشار البيان إلى أن فرق الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري، وزعت عبر قافلتها الأخيرة في شباط الماضي، حصة غذائية كافية لشهر واحد فقط على أكثر من ٨٣٠٠ عائلة.

وكان منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية في سورية بانوس مومسيس، اعتبر أن «مخيم الركبان»، «لا يمكن أن يكون حلاً دائماً، بل من الضروري تهيئة الظروف لتفكيكه وتأمين مغادرة اللاجئين له».

وقال مومسيس «من الواضح أن «الركبان»، حل مؤقت، ويجب إيجاد حلول لمساعدة الناس على المضي قدماً في الحياة. هذا ليس المكان المناسب للبقاء، يجب على الأطفال الذهاب إلى المدرسة، ويجب مساعدة النساء الحوامل وكبار السن».

أوضاع مأساوية يعيشها قاطنو مخيم الركبان وقوات الاحتلال الأميركي تمنعهم من المغادرة (عن الإنترنت – أرشيف)

دمشق وموسكو تدعوان مجدداً الأمم المتحدة وأميركا لإغلاق ملف المخيم

حمص - نبال إبراهيم
الوطن - وكالات

جددت دمشق وموسكو، أمس، دعوتهما للأمم المتحدة وقوات الاحتلال الأميركي إلى ضرورة وضع حد لاحتجاز آلاف المهجرين السوريين في «مخيم الركبان»، وإغلاق هذا الملف نهائياً، عبر السماح لهم بمغادرته إلى مناطقهم المحررة من الإرهاب، وسط أنباء عن تفاقم الوضع الإنساني لقاطني المخيم.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن رئيسي هيئتي التنسيق السورية والروسية المعنيتين بعودة المهجرين السوريين قولهما في بيان مشترك أمس: «يتعين على الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية الاتفاق على ضرورة إجلاء المهجرين من مخيم الركبان الواقع قرب منطقة التنف المحتلة من قبل القوات الأميركية في سورية».

وأضاف البيان: «إننا نتطلع إلى مراجعة سريعة من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة لموقفهما فيما يتعلق بالحاجة لوجود مخيم الركبان»، مشيراً إلى أن «المهجرين في المخيم يشعرون بوضع حرج جداً فهم يعانون من نقص حاد في الغذاء والملابس والأدوية».

وشدد البيان على ضرورة «اتخاذ تدابير عاجلة لإنقاذ المحتجزين عبر إجلائهم إلى ديارهم» مبيناً أن الحكومة السورية قامت بتجهيز كل ما يلزم لذلك ولم يبق سوى النوايا الحسنة من الجانب الأميركي الذي يتحكم بالكامل بالوضع في منطقة التنف. من جانبها، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية، عن مقر التنسيق المشترك السوري الروسي السوري، (هيئتي التنسيق السورية الروسية) تأكيده في البيان، أن المهجرين في «مخيم الركبان» يعانون من نقص حاد في مياه الشرب، وأن الكمية المحددة للشخص الواحد في المخيم لا تزيد على خمسة لترات في اليوم.

وفي السياق، كشفت مصادر خاصة لـ«الوطن»، أن الأوضاع الإنسانية والصحية في المخيم تزداد سوءا بشكل ملحوظ، وأن آلاف المحتجزين من قبل المسلحين أصبحوا يعانون من حالات مرضية مزمنة ظهرت من خلال حالات الالتهابات والإقياء المتفشية.

وأشارت المصادر إلى انتشار الأمراض وتفشي الأوبئة والحالات الصحية المزمنة بين عدد كبير من قاطني المخيم المحاصرين في ظل النقص الحاد بالأدوية والمضادات الحيوية بشكل عام وأدوية الأطفال والأمراض المزمنة والمعدية بشكل خاص، لافتةً إلى أن وجود ٣ مقابر جماعية في المخيم تعتبر سبباً أساسياً ومصدراً رئيسياً لانتشار الأمراض المعدية والأوبئة بشكل عام.

وأضافت: إنه وعلى الرغم من النقص الحاد والشديد في مياه الشرب ضمن الركبان وعطش آلاف الأشخاص فيه، إلا أن الميليشيات المسلحة المتحكمة بالمخيم تعوق إيصال المياه إليه لاستخدام ذلك في ابتزاز قاطنيه والمتاجرة فيها.

على صعيد آخر، ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي في سلاح الجو السوري جدد غاراته على أهداف متحركة لتنظيم داعش الإرهابي على اتجاه منطقة حميمة ومحيط المحطة الثانية والمحطة الثالثة وعلى الطريق الواصل ما بين حميمة والمحطة الثانية وعلى اتجاه المنطقة الممتدة إلى الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور بالبادية الشرقية في أقصى ريف حمص الشرقي، أسفر عن تكبيد التنظيم خسائر بالأرواح والعتاد.

ومن جانب آخر وحسبما أفادت مصادر أهلية لـ«الوطن»، فقد استشهد شخص وأصيب ٣ آخرون جراء انفجار ألغام من مخلفات داعش في مناطق مختلفة من شرق مدينة تدمر في بادية حمص الشرقية.